منظمة العمل الدولية

نحو مساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

في الأراضي الفلسطينية المحتلة

ملخص لتدخلات
منظمة العمل الدولية
2016 – 2013

منظمة
العمل
الدولية

نحو مساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

في الأراضي الفلسطينية المحتلة

ملخص لتدخلات
منظمة العمل الدولية
2016 – 2013

المساواة بين الجنسين
في الأراضي الفلسطينية المحتلة

يوجد في سوق العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعض صفات النوع الاجتماعي المشابهة عمليا للصفات المتواجدة في كافة المناطق الأخرى في العالم. يوجد عدد أقل من النساء العاملات عند مقارنتهن بالرجال؛ تعمل النساء في أعمال تختلف عن الرجال وفي مواقع أدنى ولقاء أجر أقل.

مشاركة القوى العاملة النسوية

%19

مستويات مشاركة القوى العاملة النسوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي اقل بشكل ملحوظ (19%) حيث بقيت بنسبة 25% من مستويات الرجال (72,5%)، بالرغم من ارتفاعها بشكل ضئيل خلال الخمسة عشرة عاما الماضية.

متوسط أجر المرأة اليومي يصل تقريبا إلى

%84
من أجر الرجل

بالرغم من ارتفاعها بشكل ضئيل خلال الخمسة عشرة عاما الماضية. وما زال هناك فجوة في الأجر بين الجنسين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالرغم من انجازات هامة للمرأة من ناحية التعليم والخبرة في العمل. متوسط أجر المرأة اليومي يصل تقريبا إلى 84% من أجر الرجل

إن عملية تحسين فرص المرأة للحصول على عمل لائق في الأراضي الفلسطينية المحتلة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التداعيات الناتجة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وفرص التشغيل المحدودة التي يولدها الاقتصاد الفلسطيني، وعدم كفاية الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع الفلسطيني. هناك حاجة لجهود من اجل التعامل مع هذه التحديات من خلال توجه تشاركي يركز على تعزيز الفرص الاقتصادية وتمكين النساء على التنظيم والدخول إلى سوق العمل.

توجه منظمة العمل الدولية

وبما يتماشى مع هدفي التنموية المستدامة النهائيين رقم 5 & 8 (المساواة بين الجنسين والعمل اللائق والنمو الاقتصادي على التوالي)، نشطت منظمة العمل الدولية في عملية تعزيز التمكين القانوني والاجتماعي والاقتصادي للنساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة عبر مجموعة من التدخلات الثلاثية التي تشرك الحكومة والمشغلين والعمال على مستوى السياسات والمستوى المؤسساتي، بالإضافة إلى مستويات القاعدة الشعبية.

وقد تم تنفيذ هذه التدخلات في غزة والضفة الغربية في الفترة بين 2013 و2016 وهي تشكل بند النوع الاجتماعي لعمل منظمة العمل الدولية في فلسطين وتقع بشكل أوسع تحت مظلة مجالين رئيسيين: عدم التمييز في مكان العمل وتعزيز التعاونيات.

النشاطات الرئيسية

1 - إطلاق الحملة الوطنية حول "حقوق النساء الفلسطينيات في العمل" (2016)

لقد قامت اللجنة الوطنية لتشغيل النساء، بدعم من منظمة العمل الدولية، بتطوير توجيهات عملية من اجل إعلام كافة الأطراف المعنية حول حقوق العمل للنساء الفلسطينيات وعدم التمييز في مكان العمل. الكتيبات سهلة الاستخدام تحتوي على معلومات حول قانون العمل الفلسطيني مع تركيز على أحكام تنطبق تحديدا على النساء العاملات. ويتم توفير أيضا ملخص للاتفاقيات والأدوات الدولية ذات العلاقة مع تركيز على الأحكام التي تنطبق تحديدا على النساء العاملات.

قامت اللجنة الوطنية لتشغيل النساء والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بطباعة وتوزيع سبعة آلاف نسخة من الكتيبات. وبالإضافة إلى الكتيبات، تم توزيع رسائل حملات عبر الملصقات وشاشات إعلانية وعبر شبكات التواصل الاجتماعي والراديو ونشاطات خاصة. حتى الآن، أجرى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين 12 ورشة عمل حول الكتيب ومحتوياته بحضور ما يزيد عن 200 ممثل عن نقابات مهنية، مؤسسات حكومية ومنظمات نسوية. ستتواصل الحملة لتصل إلى عدد اكبر من النساء مع نهاية عام 2016 وخلال عام 2017.

تم تنفيذ نشاطين رسميين لإطلاق الكتيب في شهر أيلول بمشاركة أعضاء من اللجنة الوطنية لتشغيل النساء والنقابيين والنساء النشيطات والآليات النسوية.

إضافة إلى ذلك، ومن خلال التعاون الوثيق مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، تدعم منظمة العمل الدولية الحوار والتشاور حول الفجوات الرئيسية في قانون العمل الفلسطيني والتشريعات بما ينطبق مع معايير العمل الدولية وأفضل الممارسات الدولية. نتائج هذا الحوار ستكون عبارة عن تطوير ورقة موقف حول الفجوات الرئيسية في المساواة بين الجنسين في تشريعات العمل التي بدورها ستدعم جهود إصلاح قانون العمل القائمة حاليا عبر الحوار الاجتماعي الثلاثي وبإشراف وتوجيه من قبل منظمة العمل الدولية.

وطبقا لذلك، أهداف هذه التدخلات كانت:

1

تحسين قدرة المؤسسات الوطنية على التعامل مع الحواجز الهيكلية المعيقة لمشاركة القوى العاملة النسوية؛

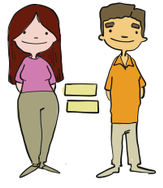

2

تعزيز عدم التمييز في مكان العمل؛

3

خلق فرص عمل أكثر ذات الجودة الأعلى على المستوى الشعبي ومستويات التجمعات السكانية عبر تعزيز تعاونيات تحت سيطرة أعضائها وقابلة للحياة للعمل كمشاريع اجتماعية واقتصادية.

2 - تجربة أداة التدقيق التشاركية في مراعاة النوع الاجتماعي التابعة لمنظمة العمل الدولية من اجل تحديد ومعالجة الفجوات المؤسساتية في المساواة بين الجنسين

عبر مبادرة مشتركة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية، تم اختيار شركتين من القطاع الخاص لتجربة أداة التدقيق التشاركية في مراعاة النوع الاجتماعي. الدراسات التجريبية كانت مفيدة في إظهار أن هذه الأداة مفيدة في تعزيز وتشجيع المؤسسات على تشريع تغييرات تحويلية تؤدي إلى بيئة عمل تراعي النوع الاجتماعي.

وقد خضع بنك فلسطين إلى عملية تدقيق تشاركية كاملة تابعة لمنظمة العمل الدولية، ويخطط البنك حاليا لإجراء تغييرات جوهرية من اجل زيادة عدد الموظفات النساء وتشجيع عدد اكبر من النساء لوظائف إدارية. وفي ظل وجود اقل من 10% من النساء في فلسطين لديهن حساب مصرفي، يخطط بنك فلسطين أيضا لزيادة عدد عميلات البنك.

وقد وفرت منظمة العمل الدولية أيضا تدريب إلى طاقم العاملين في معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت في الضفة الغربية حول كيفية إجراء التدقيق التشاركي لمراعاة النوع الاجتماعي بشكل فعال. فمن خلال استخدام أسلوب التدقيق التشاركي لمراعاة النوع الاجتماعي، تمكن المعهد من تقييم السياسات والأنظمة والممارسات الداخلية في الجامعة من ناحية مدى كونها مشجعة أو معيقة للمساواة بين الجنسين، مع تحديد الطرق التي تؤثر على مشاركة وتمثيل النساء وتقدمهن في المهنة. وقد أدى التمرين إلى تأسيس "مراقب للنوع الاجتماعي" مهمته قياس التقدم في مجال المساواة بين الجنسين في الجامعة والعمل أيضا كآلية لتسلم الشكاوى.

3 - بحث حول قيمة النساء في الاقتصاد الفلسطيني (2015-2016)

في العام 2016، قامت منظمة العمل الدولية بتفويض مستشار مستقل لإجراء دراسة بحثية مقارنة حول آثار غياب المساواة بين الجنسين على التشغيل والأجور في الأراضي المحتلة ولبنان والأردن. النتائج تشير إلى إمكانية الوصول إلى فوائد اقتصادية كلية كبيرة في حال ازدياد نسبة النساء المشاركات في أسواق العمل في الدول الثلاثة المشار إليها أعلاه. وفيما تبقى نسبة مشاركة القوى العاملة من الرجال متدنية جدا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، القيمة المضافة للاقتصاد جراء زيادة مشاركة القوى العاملة النسوية مهم بحد ذاته. المكسب المحتمل لإجمالي الناتج المحلي نتيجة مشاركة متساوية للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة يمكن أن يصل إلى 17%[1] ، والذي يقدر بالقيمة الحقيقية إلى 2,2 مليار دولار أمريكي. والتقديرات تشير أيضا إلى أن الفوائد المحتملة لنمو إجمالي الناتج المحلي سيكون أعلى في حال تم سد الفجوة في مجال الريادة، مما سيصل إلى ما مجموعه 24% من النمو المحتمل لإجمالي الناتج المحلي غير المطور – بقيمة إجمالية مذهلة تصل إلى 3,1 مليار دولار أمريكي.

1 تزاناتوس، زافيريس *(2016)* "آثار غياب المساواة بين الجنسين في التشغيل والأجور في الأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة: الإجابة على ثلاثة أسئلة"، ص. 17

4 - استكشاف الفجوة في الأجور بين الجنسين في قطاع التعليم الفلسطيني (2014-2016)

لفجوة في الأجور بين الجنسين

الفجوة في الأجور بين الجنسين تشير إلى الفرق بين معدل الأجور بين الرجال والنساء. الأجور تتضمن الراتب الأساسي والعلاوات وتعويضات إنهاء الخدمة، المكافآت وأشكال أخرى من المكافآت المالية التي تعطى إلى العمال.

مبدأ تساوي الأجور للعاملين الرجال والنساء لقاء العمل من نفس القيمة موجود ومنصوص عليه بوضوح في اتفاقية منظمة العمل الدولية حول تساوي الأجور، 1951 (رقم 100). ويعرف أيضا بمصطلح "الأجر المتساوي"، وهو يحدد مستويات الأجور بدون تمييز على أساس الجنس.

وقامت منظمة العمل الدولية بتفويض مستشار مستقل لإجراء دراسة بحثية نوعية في قطاع التعليم في أواخر عام 2015، حيث استكشفت الدراسة العوامل التي تسبب الفجوة في الأجور بين الجنسين واقترحت مجموعة من التوصيات من اجل تحسين الحقوق القانونية للنساء وزيادة الأجر لهن، وتعزيز تمثيل النساء في المناصب الإدارية ومواقع اتخاذ القرار. وقد وفرت الدراسة البحثية معرفة وإدراك حول أنماط التمييز على أساس الجنس في المدارس الخاصة وأنظمة الجامعات. وفي سبيل الوصول إلى فهم شمولي للفجوات في الأجور بين الجنسين داخل قطاع التعليم، هناك حاجة لإجراء أبحاث ودراسات إضافية حول قطاع التعليم الحكومي وقطاع رياض الأطفال وكليات المجتمع والجامعات.

5 - دعم تطوير وتعزيز التعاونيات في الضفة الغربية (2013-2016)

عملت الإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل منذ تأسيسها على إعادة إحياء وتنشيط قطاع التعاونيات كمسار محتمل للتنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل اللائق للرجال والنساء في الضفة الغربية.

ومؤخرا، قامت منظمة العمل الدولية بتفويض مستشار مستقل لإجراء دراستين لتقييم قطاع الصناعة. في العام 2013، الدراسة الأولى تمت على التعاونيات الزراعية، بما يتضمن التعاونيات في مجال تربية المواشي وإنتاج الحبوب وإنتاج الزيتون وزيت الزيتون والمعاصر. الدروس المستفادة من تقييم التعاونيات الزراعية أثبتت أنها بالغة الأهمية والقيمة حيث تقرر في العام 2016 توسيع المجال لتشمل تعاونيات الخدمات والمستهلكين والحرف اليدوية وباستخدام نفس المنهجية قامت منظمة العمل الدولية في عام 2016 وبالتعاون مع الادارة العامة للتعاون باطلاق دراسة تحليلية حول اداء التعاونيات في قطاعات الخدمات، المستهلكين والحرف اليدوية.

التقييمات حددت التحديات الرئيسية والفرص المحتملة للتطوير المستقبلي، مع تركيز خاص على أدوار النساء في التعاونيات المختلطة والتعاونيات النسوية. بشكل عام، وجد أن عدد من التعاونيات لا يمكن إصلاحها بينما يوجد تعاونيات أخرى لديها فرص كبيرة للتطور. وقد ركزت النتائج على مجالات حيث يجب تعزيز مشاركة النساء وطرق يمكن للتعاونيات النسوية أن تستفيد من إرشادات إضافية وتدريبات إدارية علاوة على ذلك، قد ركزت التحليلات على الحاجة لاستراتيجية وطنية لقطاع التعاونيات وهي قيد النقاش حاليا.

6 - التدخلات لصالح كسب العيش للنساء في غزة (2015)

في شهر تموز 2014، شنت إسرائيل عملية عسكرية لمدة سبعة أسابيع في قطاع غزة والتي أدت إلى فقدان كبير للوظائف في القطاع الخاص وأضرت بشكل كبير المستويات المتدنية أصلا في مجالي البطالة والفقر. وكاستجابة للوضع المأساوي في غزة، نفذت منظمة العمل الدولية برنامج استجابة في العام 2015 من اجل دعم التجمعات السكانية الأكثر هشاشة والتي تعاني من الفقر وغياب الأمن الغذائي بسبب فقدان مصادر الدخل وكسب العيش.

الهدف من تدخل منظمة العمل الدولية كان من اجل توفير حرية وصول فورية لفرص التشغيل في القطاع الخاص، ودعم الدخل والتدريب على المهارات، مع تركيز خاص على النساء، والشباب والأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي سبيل ضمان أن يكون التدخل متماشيا مع احتياجات الناس، تم تصميم وتنفيذ مبادرات تجريبية على نطاق صغير عبر التعاون الوثيق مع التجمعات السكانية مع مشاركة قوية من قبل منظمات المجتمع المدني. وكان هناك خمسة مشاريع رئيسية في مجال كسب العيش التي شكلت بند النوع الاجتماعي في برنامج استجابة منظمة العمل الدولية في غزة.

1. مهارات وتدريب في موقع العمل للخريجات الجامعيات العاطلات عن العمل

عبر الشراكة مع مركز شؤون المرأة، تم ربط خريجات جامعيات من عائلات من ذوي الدخل المتدني بفرص تدريب في سبيل تطوير مهارات مهنية وفنية وشخصية، يتبع ذلك توظيف مؤقت في القطاع الخاص لمدة ثلاثة أشهر أو داخل منظمة أهلية. بعد انتهاء الدورة، ما يقرب من 25% إلى 30% من الخريجات وجدن عمل مدفوع الأجر طويل الأمد في نفس موقع العمل الذي تدربن فيه أو في منظمات أو شركات جديدة. غالبية الخريجات أشرن إلى أن مشاركتهن في البرنامج زادت من أمل حصولهم على فرص عمل طويلة الأمد.

2. تحديث مهارات خريجات الهندسة المعمارية للعمل في مجال تصميم الأثاث

بدعم من منظمة العمل الدولية، وفرت الجامعة الإسلامية في غزة تدريب في مجال تصميم الأثاث إلى خريجات الهندسة المعمارية اللواتي تواجهن مصاعب في إيجاد فرص عمل في قطاع الهندسة المعمارية. وقد عمل التدريب على تعزيز الكفاءات الفنية والعملية والريادية الضرورية من اجل العمل في مصانع صناعة الأثاث أو من اجل بدء وتطوير مشاريعهن التجارية الصغيرة عبر الانترنت. ومع نهاية الدورة، تمكنت المشاركات من إظهار فهم سليم للمفاهيم الأساسية في مجال الأعمال التجارية وقمن بتطوير خطة قابلة للتطبيق لمشاريعهن المستقبلية في مجال تصميم الأثاث.

3. برنامج التدريب على المهارات والنقد مقابل العمل لمربيات المواشي

مربيات المواشي اللواتي يعشن في المناطق الريفية في غزة تسلمن تدريب مكثف على مهارات فنية وإدارية في مجال إدارة المزارع من الجمعية الأهلية لتطوير النخيل والتمور. بالإضافة إلى التدريب، تسلمت النساء مدخلات زراعية، بما يتضمن علف للمواشي ومعدات وحبوب لزراعة علف اخضر وطازج، خدمات بيطرية وحقائب أدوية. وتسلم أفراد عائلاتهن 500 يوم من دفعات النقد مقابل العمل من اجل إعادة تأهيل مساكن الحيوانات المدمرة وزراعة وتصنيع العلف.

وقد عبرت ما نسبته 85% من المستفيدات عن مستوى عال من الرضا بالمشروع؛ حيث تحدثن عن تحسن في الإنتاجية والقدرة على إدارة مزارعهن، وتحسن في الأوضاع الصحية للمواشي وتكاليف تشغيلية اقل. وهناك حاليا جهود لإقامة أول تعاونية نسوية لمربيات المواشي في غزة.

%85

من المستفيدات عن مستوى عال من الرضا بالمشروع

4. ورشات عمل تدريبية حول مبادئ وقيم التعاونيات

وفرت منظمة العمل الدولية مجموعة من الجلسات التدريبية بهدف تحسين الأداء الإجمالي للتعاونيات في قطاع غزة. ممثلون عن مجموعة متنوعة من المنظمات شاركت في ورشات العمل، بما فيه وزارة الزراعة والإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل، بالإضافة إلى مجموعات مختلفة من منظمات المجتمع المدني، حيث يوجد مجموعة منهم لديها اهتمام خاص بتنظيم النساء والشباب.

وعلى أساس النقاشات مع المنظمات المشاركة في ورشات العمل، تم صياغة مجموعة من التوصيات وخطة عمل من اجل رسم خريطة الدعم المستقبلي من منظمة العمل الدولية إلى التعاونيات في غزة والتي من شأنها ان تستهدف بشكل رئيسي النساء والشباب.

الطريق إلى الأمام:

إستراتيجية منظمة العمل الدولية في مجال المساواة بين الجنسين في فلسطين 2016-2017

تقييم قطاع العمل المنزلي

قامت وزارة العمل مؤخرا بتضمين العمال المنزليين ليتم تغطيتهم تحت مظلة قانون العمل. لكن قطاع العمل المنزلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير رسمي إلى حد كبير ومن الصعب مراقبته. وهناك نقص واضح في المعلومات المتعلقة بالظروف، مثل ممارسات التوظيف، طبيعة العمل والمخاطر المرتبطة بالمهنة. وفي سبيل جسر الفجوة القائمة من ناحية المعلومات وفهم القدرات الكامنة لهذا القطاع، قامت منظمة العمل الدولية بتفويض للقيام بدراسة في خريف عام 2016 لعمل تقييم نوعي لقطاع العمالة المنزلية في محافظات الضفة الغربية عبر استخدام مقابلات معمقة ومجموعات نقاش مركزة. سيراعي التقييم اهتمام خاص بالعلاقة التشغيلية بين العمال المنزليين وغالبية النساء ومشغليهم، خاصة القضايا المتعلقة بالعرض والطلب، وممارسات التشغيل وظروف العمل. تهدف هذه الدراسة لكشف الفرص والتحديات باتجاه تحسين علاقات التشغيل، بالإضافة إلى تحديد إمكانية تنظيم وإضفاء الطابع الرسمي على القطاع من خلال التعاونيات. واعتمادا على نتائج الدراسة، ستشارك منظمة العمل الدولية بشكل اكبر في قطاع العمالة المنزلية في العام 2017.

5. إدماج الأفراد من ذوي الإعاقات الذهنية في برامج التدريب المهني

برنامج إرادة في الجامعة الإسلامية في غزة هو خدمة مخصصة تربط الطلبة من ذوي الإعاقات بفرص تدريبية فنية. وقد حدد البرنامج الحاجة لإدراج الأفراد من ذوي الإعاقات الذهنية والفتيات والنساء، تحديدا كأولوية في برامجه المهنية وطلب دعما من منظمة العمل الدولية لبناء قدرات البرنامج في هذا المجال. وعلى ضوء هذا الطلب، قامت منظمة العمل الدولية بتفويض مستشار لإعداد وتوفير رزمة تدريبية لإدارة برنامج إرادة وللطواقم الفنية. ومن ثم قام المستشار بالعمل بأسلوب تشاركي مع الأطراف المعنية من اجل تطوير إستراتيجية وخطة تنفيذ آخذين بعين الاعتبار العمل بشكل فعال لإدراج الطلبة من ذوي الإعاقات الذهنية في برنامج وخدمات إرادة.

الدعم الفني للتعاونيات

التعاونية تعرف على أنها "هيئة مستقلة بذاتها مكونة من مجموعة من الأفراد متحدون بشكل طوعي لتلبية احتياجاتهم وطموحاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة عبر مشروع مملوك لهم بشكل مشترك ومدار بشكل ديمقراطي"

- منظمة العمل الدولية، توصية حول تعزيز التعاونيات، 2002 (رقم 193)

وعقب تسلم طلب رسمي من وزارة العمل، سوف تستمر منظمة العمل الدولية بدعمها للتعاونيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عبر مراجعة مستقلة على أساس الاستشارة للتقدم الذي أنجزته الإدارة العامة للتعاون، بالإضافة إلى عقد ورشة عمل وطنية مشتركة في عام 2017 وتقديم الدعم حول الخطة والاستراتيجية الوطنية لقطاع التعاونيات. سيتم تركيز خاص على كيفية زيادة الإنتاجية والأداء الإجمالي للتعاونيات في غزة والضفة الغربية. ستدعم منظمة العمل الدولية بناء القدرات وتطوير خطة المشروع التجاري لتعاونيتين: الجمعية التعاونية للتوفير والتسليف في غزة وهي مكونة من 1740 عضوة، وهي تهدف لتمكين النساء عبر توفير الرأسمال المالي؛ الجمعية التعاونية لمربي النحل المكونة من 25 مربي نحل من قطاع غزة. قدمت منظمة العمل الدولية بدعم جهود انتقال المجموعة النسوية لمربيات الماشية في غزة والجمعية الأهلية لتطوير النخيل في دير البلح إلى تعاونية. وسوف تستمر النقاشات حول إستراتيجية وطنية لقطاع التعاونيات مع الإدارة العامة للتعاون.

تحديد مواقع حدوث العنف في مكان العمل

بناء على أبحاث سابقة والتي أظهرت أن 22,8% من النساء العاملات في الأراضي الفلسطينية المحتلة تعرضن لنوع معين من العنف على أساس النوع الاجتماعي في مكان العمل خلال الاثنا عشر شهرا الماضية، ستطلق منظمة العمل الدولية مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين دراسة مسحية جديدة لرصد حدوث العنف في مكان العمل في فلسطين. سيتم إدارة هذا المشروع بما يتماشى مع العمل القائم حاليا حول مجال العنف في مكان العمل على المستوى العالمي باستخدام منهجية جديدة التي تتبنى التعريف الجديد لمنظمة العمل الدولية لمفهوم العنف المرتبط بالعمل.

دعم الجهود لإدماج المساواة بين الجنسين في إصلاح قانون العمل

بما يتماشى مع الجهود الوطنية الحالية لإصلاح قانون العمل في فلسطين، تدعم منظمة العمل اللجنة الوطنية لتشغيل النساء من اجل ضمان أن تصبح المساواة بين الجنسين جزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح. سيتم توفير مجموعة من مبادرات بناء القدرات إلى اللجنة بهدف ضمان أن تأخذ عمليات التشاور والصياغة بعين الاعتبار مكامن قلق النوع الاجتماعي.

إعادة إحياء وتنشيط الإستراتيجية الوطنية للتدقيق التشاركي في مراعاة النوع الاجتماعي
من خلال الشراكة مع وزارة شؤون المرأة، ستدعم منظمة العمل الدولية الجهود الوطنية لإعادة إحياء مبادرة حول التدقيق التشاركي في مراعاة النوع الاجتماعي بهدف إدماج المساواة بين الجنسين على المستوى الحكومي ومستوى القطاع الخاص.

مخرجات مختارة

1 - "حقوق المرأة في فلسطين". كتيب، منظمة العمل الدولية، بيروت، 2016.

2 - "نحو المساواة بين الجنسين في مؤسسات التعليم العالي: تجربة أداة منظمة العمل الدولية للتدقيق التشاركي في مراعاة النوع الاجتماعي في جامعة بيرزيت" ملخص سياسة، منظمة العمل الدولية، بيروت، 2016.

3 - تزاناتوس، ز. "آثار غياب المساواة بين الجنسين في التشغيل والأجور في الأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة: الإجابة على ثلاثة أسئلة". تقرير نهائي. منظمة العمل الدولية، بيروت، 2016.

4 - "فهم الفجوة في الأجور بين الجنسين في الأراضي الفلسطينية المحتلة: دراسة نوعية حول قطاع التعليم". ملخص سياسة، منظمة العمل الدولية، بيروت، 2016.

5 - "نتائج تقييم التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية: تحديات وفرص". ملخص سياسة، منظمة العمل الدولية، بيروت، 2014.

6 - "نتائج تقييم تعاونيات الخدمات والمستهلك والحرف اليدوية في الضفة الغربية: تحديات وفرص". ملخص سياسة. منظمة العمل الدولية، بيروت، 2016.

7 - برنامج منظمة العمل الدولية للاستجابة لعام 2015 على العمليات العسكرية الإسرائيلية: تدخلات لكسب العيش للنساء في غزة". ملخص سياسة، منظمة العمل الدولية، بيروت، 2016.

معلومات للتواصل معنا

منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية

مركز أريسكو، الطابقين الحادي عشر والثاني عشر، شارع جوستينيان، كنتاري، بيروت، لبنان

البريد الالكتروني: Beirut@ilo.org

هاتف: 00961 1 752400

فاكس: 00961 1 752405

http://www.ilo.org/lb

http://ilo.org/gender